

Distr.: General
21 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١٠٠ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/563)]

٢٠٣/٥٦ - الهجرة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي اعتمد في القاهرة^(١)، ولا سيما الفصل العاشر منه المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج العمل الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة د-١ - ٢/٢١ المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، ولا سيما الفرع الثاني - جيم المتعلق بالهجرة الدولية، وإلى الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٢) وفي برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣) ومنهاج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(٤) وفي الوثائق المنبثقة عن الدورتين الاستثنائيتين الرابعة والعشرين^(٥) والخامسة والعشرين^(٦) للجمعية العامة،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ٤٩/١٢٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٣/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٨/١٨٩/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٢١٢/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية وكذلك إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٣/١٩٩٥ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٥،

(١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) القرار د-١/٢٤، المرفق.

(٦) القرار د-١/٢٥، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد استمرار صحة المبادئ المنصوص عليها في الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٧) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري^(٨) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٩) واتفاقية حقوق الطفل^(١٠)،

وإذ تشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات المجتمعين في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية في الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ التزموا باحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً، بما في ذلك الحق في التنمية^(١١)،

وإذ تشير أيضاً إلى أن رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية صمموا على اتخاذ التدابير الرامية في جملة أمور إلى كفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسراهم والقضاء على الأعمال المتزايدة التي تنم عن العنصرية وكرهية الأجناب في كثير من المجتمعات وتحقيق مزيد من التجانس والتسامح في جميع المجتمعات،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة اضطلاع كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بما أناطه بهما ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمرات الأمم المتحدة ذات الصلة التي عقدت في التسعينات من مسؤوليات متصل بصياغة السياسات وتوفير التوجيه والتنسيق لأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان والتنمية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية،

وإذ تلاحظ ضرورة قيام منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية بتعزيز دعمها المالي والتقني للبلدان النامية وللبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لكفالة إسهام الهجرة في التنمية،

وإذ تسلّم بتنوع الآراء التي أعرب عنها الذين ردوا على الدراسة الاستقصائية المتعلقة بمسألة عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية ونطاقه وشكله وحدول أعماله^(١٢)، ونسبتهم ٤١ في المائة من مجموع أعضاء الأمم المتحدة، وأن عدد الذين أيدوا عقد المؤتمر سبعة وأربعون عضواً والذين أيدوه جزئياً خمسة أعضاء والذين عارضوه ستة وعشرون عضواً،

وإذ تلاحظ بصفة خاصة الحاجة إلى مزيد من بيانات الهجرة وإلى تحليل للعوامل التي تؤثر على الهجرة الدولية ولآثارها وإلى فهم العلاقات المعقدة المتبادلة بين الهجرة والتنمية فهما أفضل،

وإذ تلاحظ الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المنتديات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة في معالجة قضايا الهجرة الدولية والتنمية عن طريق مؤسسات من بينها لجنة السكان والتنمية ولجنة حقوق الإنسان ولجنة التخطيط الإنمائي ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الرئيسية ذات الصلة،

وإذ تلاحظ مع التقدير الاجتماعات والمؤتمرات العديدة المعقودة بشأن الهجرة والتنمية^(١٣)، ولا سيما في سياق التعاون

الإقليمي،

(٧) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

(٨) القرار ٢١٠٦ ألف (د-٢٠)، المرفق.

(٩) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥/٤٤، المرفق.

(١١) انظر القرار ٢/٥٥.

(١٢) انظر A/54/207.

وإذ تلاحظ ما يقوم به من أعمال، في إطار برنامج سياسة الهجرة الدولية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والمنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بالتشارك مع مكتب العمل الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الصلة، بغية تعزيز قدرة الحكومات على إدارة تدفقات الهجرة على المستويين الوطني والإقليمي بما يعزز التعاون فيما بين الدول من أجل تنظيم الهجرة،

وإذ تلاحظ أيضا ما تضطلع به الأمانة العامة للأمم المتحدة من أعمال في ميدان الهجرة والتنمية،

وإذ تدرك أن الهوة المتعاطمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي داخل كثير من البلدان وفيما بينها وتمييز بعض البلدان في الاقتصاد العالمي بسبب أمور منها عدم توزيع مكاسب العولمة وتحرير التجارة بالتساوي أمران يسهمان، من بين عوامل هامة أخرى داخلية ودولية على السواء، في حدوث تدفقات كبيرة للأشخاص داخل البلدان وفيما بينها وفي تكثيف ظاهرة الهجرة الدولية المعقدة،

وإذ تدرك أيضا، على الرغم من وجود مجموعة مبادئ راسخة، أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لضمان حماية واحترام حقوق الإنسان والكرامة لجميع المهاجرين وأسرتهم وأن من المستصوب تحسين حالة جميع المهاجرين الموثقين وأسرتهم،

وإذ تقدر بالأهمية المتجددة من الناحية التحليلية والعملية في تحديد الروابط القائمة فيما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، وفي الحاجة إلى وضع سياسات شاملة ومتناسكة وفعالة بشأن الهجرة الدولية استنادا إلى روح الشراكة الحقيقية والفهم المشترك،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١٤)؛

٢ - تحث الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية والتنمية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، ولا سيما ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعينهم الأمر؛

٣ - تشجع الآليات الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، على الاستمرار في معالجة مسألة الهجرة والتنمية؛

٤ - تهيب بجميع هيئات منظومة الأمم المتحدة والوكالات والبرامج والصناديق التابعة لها وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة أن تواصل، في إطار الأنشطة المستمرة المنوطة بها، تناول مسألة الهجرة الدولية

(١٣) بما في ذلك المؤتمر الأوروبي المعني بالهجرة الذي عقد في بروكسل في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١؛ والندوة الدولية المعنية بالهجرة: نحو تعاون إقليمي بشأن الهجرة غير النظامية/غير الموثقة التي عقدت في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩ واعتمدت إعلان بانكوك الخاص بالهجرة غير النظامية (انظر A/C.2/54/2، المرفق)؛ والمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة المعنية الذي عقد في جنيف في ٣٠ و ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦؛ والمؤتمر الإقليمي المعني بالهجرة في أمريكا الشمالية والوسطى؛ والاجتماعات التي نظمها وخططها برنامج سياسة الهجرة الدولية بشأن بناء القدرة والتعاون الإقليمي في مجال الهجرة؛ ومؤتمر حوض البحر الأبيض المتوسط المعني بالسكان والهجرة والتنمية الذي عقد في مالما دي مايوركا، أسبانيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦؛ والندوة التقنية المعنية بالهجرة الدولية والتنمية التابعة لفرقة العمل المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجمعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية التي عقدت في لاهاي في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٣ تموز/يوليه ١٩٩٨.

- والتنمية وأن توفر الدعم المناسب للعمليات والأنشطة الإقليمية والإقليمية ودون الإقليمية المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، وذلك بهدف إدماج مسائل الهجرة بصورة أكثر اتساقاً في الإطار الأوسع لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها؛
- ٥ - تشجيع حكومات بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان الوجهة النهائية على زيادة تعاونها في المسائل المتصلة بالهجرة وعلى إجراء مزيد من الحوار بوسائل منها العمليات والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وبشأن مسائل منها عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛
- ٦ - تهيب بالأمم المتحدة أن توفر، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الأخرى ذات الصلة، الدعم لإقامة حوار بين الحكومات وغيرها من الجهات المعنية بشأن قضايا الهجرة الدولية والتنمية؛
- ٧ - تشجيع المجتمع الدولي بما في ذلك البلدان المانحة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص على تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتقني لجمع البيانات والمزيد من البحث التحريي مما تقوم به الدول الأعضاء وخصوصاً البلدان النامية وهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بأسباب الهجرة وأمنها، بما في ذلك الهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص، فضلاً عن آثارها الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، ولتوثيق ونشر المعلومات الخاصة بالبرامج الناجحة في ميدان إدارة عمليات الهجرة؛
- ٨ - تدعو الحكومات إلى أن تسعى، بمساعدة المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء، من أجل جعل البقاء في البلد الأصلي خياراً صالحاً بالنسبة لجميع الأشخاص، وذلك بالقيام، بوجه خاص ببذل جهود ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة، بما يكفل توازناً اقتصادياً أفضل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛
- ٩ - تطلب إلى الأمين العام أن يلتمس مرة أخرى آراء الدول الأعضاء التي لم ترد على الدراسة الاستقصائية التي طلبت عملاً بالقرار ١٨٩/٥٢، وكذلك آراء منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، فضلاً عن آرائها بشأن تقريره الذي قدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين^(٤)، واضعاً في الاعتبار العمليات الإقليمية المختلفة، وأن يقدم تقريراً بذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين؛
- ١٠ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبدأ أو يواصل اتخاذ الإجراءات المناسبة بالتشاور مع اللجان الإقليمية من أجل كفالة تنفيذ أنشطة أقاليمية، بمساهمة من الجهات الفاعلة ذات الصلة، بشأن المسائل التي لها صلة بالهجرة الدولية والتنمية، مع أخذ تقرير الأمين العام، ضمن أمور أخرى، في الاعتبار، وتشجع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية على تقديم الدعم إلى تلك الأنشطة؛
- ١١ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار يستهدف، في جملة أمور، استكمال العبر وأفضل الممارسات المتعلقة بإدارة عمليات الهجرة وسياساتها المستخلصة من مختلف الأنشطة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية والتي اضطلع بها على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، وأن يقدم توصيات عملية إلى الجمعية العامة لتنظر فيها؛
- ١٢ - تقرر أن تُدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين بنداً فرعياً بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية".

الجلسة العامة ٩٠

٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١